



اتجاهات أسعار البترول العالمية والعوامل المؤثرة فيها

"خلال الفترة 2004م-2015م"

خطاب عمران صالح و كمال الدين محمد عثمان

محافظة صلاح الدين - سامراء - العراق

جامعة النيلين - كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تطورات أسعار البترول على المستوى الدولي ومحاولة تحديد العوامل التي سببت عدم استقرارها، إضافة إلى اقتراح الحلول الممكنة للعمل على استقرار أسعار البترول خلال فترة الدراسة . اعتمدت الدراسة العلمية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الإحصائيات الخاصة بإنتاج البترول واستهلاكه وأسعاره عالمياً، أظهرت الدراسة تعرض أسعار البترول إلى صدمات كبيرة خلال مدة الدراسة، بدأت عندما انخفض متوسط سعر سلة أوبك من (96) دولار للبرميل لعام 2008م إلى (61) دولار للبرميل عام 2009م، ثم ارتفع إلى (109) دولار عام 2012م لينخفض بعدها تدريجياً إلى (49) دولار عام 2015م كما أظهرت الدراسة أن العوامل السياسية والاقتصادية كان لها الدور الأكثر فاعلية في التأثير على أسعار البترول، إلى جانب عوامل أخرى تتعلق بأسواق البترول والمضاربين فيها وتقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي. اقترحت الدراسة عدد من التوصيات أهمها ترك تحديد أسعار البترول يخضع لقانون العرض والطلب (آلية السوق الحر) والعمل على بقاء أسعار البترول بما لا يتجاوز سقف (90) دولار في المدى المتوسط.

ABSTRACT:

The study aimed at examining the main developments in oil prices; besides determining the factors that caused oil prices to destabilize; as well as proposing solutions that aimed at stabilizing oil prices during the study period. The study depended on the descriptive analytical approach which analyzes statistics related to the international production and consumption of oil. The study main results indicated that crude oil prices face severe shocks during the period 2004 -2015, started when the price of oil drops from (\$96) in 2008 to (61\$) in 2009, and then rise to (109\$) in 2012 before declining again gradually to (49\$) in 2015. The study shows that the political and economic factors had the most effective role in determining crude oil prices, besides other factors that related to oil markets, speculators and the fluctuations in USA\$ exchange rates. The study main recommendations call for oil prices to be determined through the market forces (supply and demand law); while keeping the oil prices below (90\$) in the medium-term.

الكلمات المفتاحية: اسعار البترول، منظمة اوبك، الصدمات البترولية.

المقدمة:

تعرضت أسعار البترول ومنذ عام 1973 للعديد من التغيرات ارتفاعاً وهبوطاً، والتي عرفت حينها بالصدمات البترولية، ويمكن تعريف الصدمة البترولية بأنها موجات متعاقبة من الارتفاعات الحادة في أسعار برميل البترول، يعقبها موجات أخرى من الانخفاضات الشديدة تحدث خلال فترات تتراوح بين (3) إلى (8) سنوات على المستوى العالمي. حدثت أولى هذه الارتفاعات في تاريخ البترول الحديث أبان حرب تشرين / أكتوبر عام 1973م، حيث ارتفع متوسط السعر السنوي لسلة نفط أوبك من (2.90) إلى (11.65) دولار للبرميل الواحد في أواخر عام 1973م، واستمرت الأسعار قريبة من هذا المستوى حتى شهدت منطقة الشرق الأوسط اضطرابات سياسية أدت إلى رفع الأسعار مرة أخرى، كان من أبرزها توقف ضخ صادرات إيران من البترول بسبب اندلاع المظاهرات والاحتجاجات عام 1979م، ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في أيلول / سبتمبر 1980م، مما أدى إلى انخفاض صادرات الدولتين من حوالي (6) مليون برميل / يوم قبل الحرب، إلى حوالي (2) مليون برميل / يوم أي إلى الثلث مما كانت عليه قبل اندلاع الحرب، ونتيجة لتلك التداعيات قفز متوسط سعر سلة أوبك من (17.25) دولار لعام 1979م إلى (28.64) دولار لعام 1980م، ثم إلى (32.51) دولار لعام 1981م، بعدها بدأت الأسعار بالانخفاض تدريجياً حتى بلغت (11) دولار عام 1987م وهذا ما عرف بالصدمة البترولية الثانية.

جاءت الصدمة البترولية الثالثة في أوائل التسعينات عقب اجتياح العراق للكويت، حيث ارتفع متوسط سعر البترول لسلة أوبك من (17.31) دولار لعام 1989م إلى (22.26) دولار لعام 1990م، واستمر تذبذب الأسعار لتتخفّف في عام 1998م إلى متوسط سعر سنوي بلغ (12.28) دولار لسلة أوبك، وذلك نتيجة الصراع في زيادة حصص التصدير للبلدان المنتجة، وانخفاض الطلب العالمي على البترول عقب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات جنوب آسيا. عاودت الأسعار الارتفاع مجدداً منذ منتصف عام 1999م، مستمرةً بالتحسن حيث تجاوزت أسعار سلة أوبك (94.45) دولار للبرميل في عام 2008م، ولكن بفعل الأزمة المالية العالمية التي حدثت في كانون الثاني / ديسمبر 2008م انخفض الطلب العالمي على البترول، مما أثر على أسعاره خلال هذه الأزمة المالية فانخفض متوسط السعر إلى (61.06) دولار فقط خلال عام 2009م .

انتعشت الأسعار العالمية للنفط من جديد، وخاصة بعد الارتفاعات الملحوظة لأسعار سلة أوبك خلال المدة 2010م – 2013م حيث بلغت ذروتها عند متوسط سعر سنوي بلغ (109) دولار عام 2012م، إلا أن هذه الأسعار سرعان ما بدأت تنهوى بشده، حيث انخفضت إلى أقل من (40) دولار للبرميل في نهاية النصف الثاني من عام 2014، فاقدة بذلك نحو (69) دولار من كل برميل، ليستقر متوسط الأسعار عند (49) و (38) دولار للبرميل خلال الأعوام 2015م – 2016م على التوالي، ويمكننا اعتبار هذه المرحلة بالصدمة البترولية الرابعة والأخيرة حتى الآن.

سنحاول من خلال ورقتنا العلمية هذه دراسة أسعار البترول على المستوى العالمي، إضافة إلى محاولة تحديد ودراسة العوامل المتنوعة التي تسببت بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على أسعار البترول خلال مدة الدراسة، من خلال عرض وتحليل البيانات المتوفرة عن الإنتاج والاستهلاك العالمي من البترول، واخيراً اقتراح الحلول الممكنة للعمل على استقرار أسعار البترول في المستقبل.

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية: تتركز الأهمية العلمية للدراسة بدراستها لموضوع أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها على المستوى الدولي بصورة شاملة تناولت جميع العوامل الاقتصادية والسياسية والسلوكية التي ساهمت في عدم استقرار أسعار النفط عن طريق تحليل بيانات العرض والطلب البترولي لحصول على النتائج وعرضها.

الاهمية العملية: تتجلى الأهمية العملية للدراسة في دراستها لأسباب ظاهرة عدم استقرار أسعار البترول الخام، التي أصبحت محل اهتمام أطراف المجتمع الدولي، المنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى محاولة تحديد ودراسة العوامل المختلفة التي أثرت في أسعار البترول خلال مدة البحث.

مشكلة الدراسة :

تتركز مشكلة الدراسة في الآثار الاقتصادية التي تنتج عن تقلبات أسعار البترول الخام على المستوى الدولي، الأمر الذي سبب مشاكل وتحديات اقتصادية للدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة للبترول منذ عام 1973م وحتى الوقت الراهن.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تسليط الضوء على ظاهرة عدم استقرار أسعار البترول على المستوى الدولي.
2. محاولة تحديد العوامل التي تسببت بالتغيرات في أسعار البترول على المستوى الدولي خلال مدة البحث.
3. اقتراح الحلول التي يمكن استخدامها للعمل على تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار البترول، ووضعها أمام الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة للعمل على الحد من ظاهرة تقلبات أسعار البترول.

فرضية الدراسة :

تعتمد الدراسة على فرضية مفادها أن للعوامل السياسية دور كبير ومؤثر في تحديد الكميات المنتجة والمعرضة من البترول الخام في الأسواق الدولية، الأمر الذي ساهم في زيادة المعروض البترولي في الأسواق العالمية وادى الى خفض الأسعار لصالح الدول المستهلكة للنفط.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات الإحصائية والمؤشرات المالية والاقتصادية المتسلسلة زمنياً بهدف الحصول على النتائج وتحليلها.

هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاثة محاور، تناول الأول الإطار التاريخي لتطورات أسعار البترول على المستوى الدولي، وخصص الثاني لدراسة دور العوامل الاقتصادية المؤثرة في أسعار البترول، واستعرض الثالث دور العوامل السياسية وأسواق البترول في التأثير على الأسعار.

أهم التطورات التي طرأت على أسعار البترول خلال المدة 2004م-2015م :

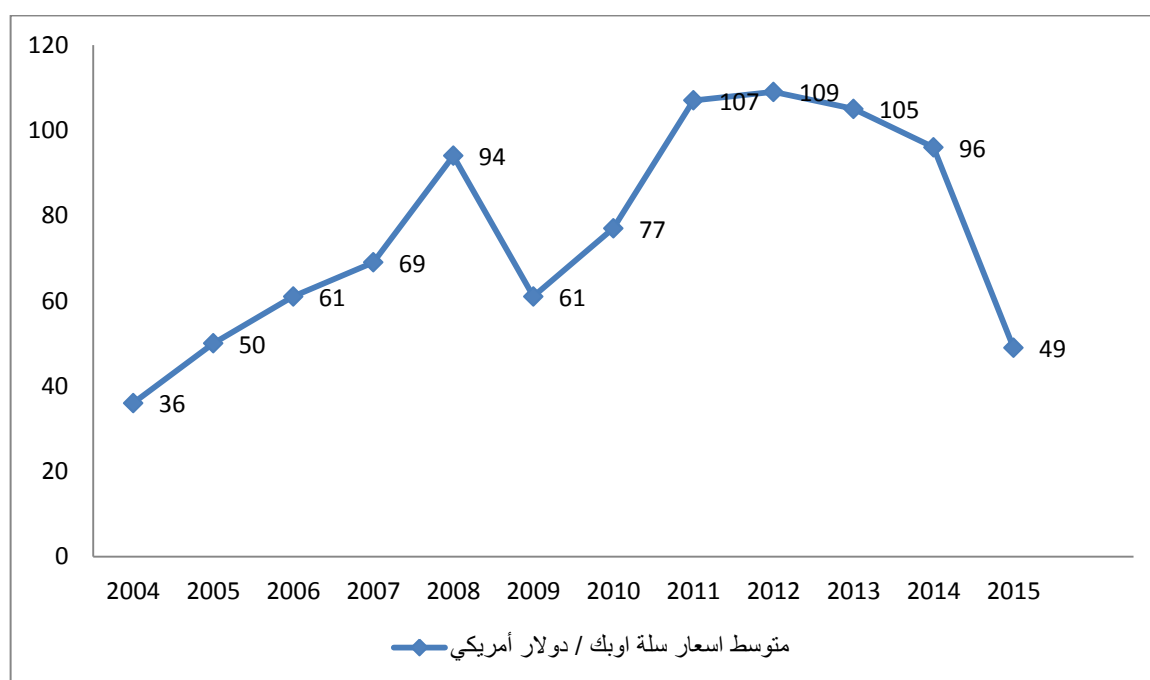
يشير مفهوم سعر البترول إلى القيمة النقدية لبرميل البترول الخام في الأسواق الدولية مقدرةً بالدولار الأمريكي (Zhenbo and Keane, 2015 : 10 - 11). يخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة الأسواق البترولية التي تتسم بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس على الإيرادات البترولية للدول المنتجة والمصدرة وجعلها تخضع لتقلبات مستمرة، حتى أصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على المستوى العالمي، منذ عام 1973م وحتى الآن، والجدول الآتي يوضح كميت واسعار البترول للمدة (2004م - 2015م) (سعد الله، 2012 ، ص 72 - 73).

جدول رقم (1) : كميات الإنتاج وأسعار سلة نفط أوبك للمدة 2004 - 2015 مليون برميل / يوم.

السنة	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

31,3	30,2	30,4	31,2	29,8	29,2	28,7	31,3	30,2	30,5	30,7	29,9	كميات الإنتاج من أوبك
43,8	42,9	41,8	40,9	40,4	40,6	40,1	40,9	40,6	39,9	39,4	39,2	كميات الإنتاج من خارج أوبك
75,1	73,1	72,2	72,1	70,2	69,8	68,8	72,2	70,8	70,4	70,1	69,1	مجموع الإنتاج العالمي
49\$	\$96	\$105	\$109	\$107	\$77	\$61	\$94	\$69	\$61	\$50	\$36	متوسط السعر

Source: OPEC, Oil Price Basket. Yearly data and graphics, and Annual Reports 2004 - 2015 at:
<http://www.opec.org>.



Source: OPEC, Oil Prices : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

شكل رقم (1) : تطورات أسعار سلة نفط أوبك للفترة 2004 - 2015.

من خلال تحليل بيانات الجدول والشكل البياني أعلاه، يتبين لنا تذبذب الأسعار وحدث سلسلة من التغيرات في الارتفاع والهبوط، بالرغم من الاستقرار النسبي الذي تميزت به كميات الإنتاج على المستوى العالمي، حيث تراوح سقف الإنتاج من البترول الخام بين (69,1) و (75,1) مليون برميل / يوم خلال المدة 2004م - 2015م ، وهي كميات تعتبر مستقرة إذا ما قورنت بالتغيرات التي طرأت على الأسعار خلال نفس المدة، حيث أن المتوسط السنوي لأسعار سلة أوبك قد سجل متوسط سعر سنوي بلغ (36) دولار للبرميل في عام 2004م، وبدأ بالارتفاع المستمر حتى وصل إلى متوسط (96) دولار للبرميل في سنة 2008م، أي أن المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك قد تضاعف بمقدار (342%) خلال مدة (5) سنوات، وبمعدل ارتفاع سنوي بلغ (57%).

أما الأعوام 2008م - 2009م فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأسعار، حيث كان للأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي الغربي آثاراً سلبية خفضت من الطلب العالمي على البترول، مما أدى إلى انخفاض الأسعار لتصل إلى معدل (61) دولار للبرميل، بنسبة انخفاض بلغت حوالي (36,5%) خلال سنة واحدة فقط (77 - 76, p76, OPEC, 2015).

عادت الأسعار ارتفاعاً مرة أخرى بفعل أثر بؤثر نهوض الاقتصاد الرأسمالي من أزمته المالية الأخيرة (عبود 2011م، ص 99 - 100)، فبدأ نمو الأسعار منذ عام 2010م واستمر ليبلغ متوسط سعر (109) دولار للبرميل في 2012م، محققاً زيادة سنوية بمعدل سنوي بلغ حوالي (46%) خلال 3 سنوات، وجاءت سنة 2014م لتشهد انحدار جديد وقياسي للأسعار، حيث بلغ متوسط السعر خلال عام 2015م (49) دولار للبرميل، وبلغ المتوسط السنوي للنصف الأول من عام 2016م (34) دولار للبرميل (82, p82, OPEC, 2015).

يتضح من خلال نتائج تحليل البيانات في الجدول والشكل السابق، حجم المخاطر التي تتعرض لها كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، من جراء الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة التي طرأت على الأسعار، الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة عن أسباب عدم استقرار أسعار سلعة البترول الحيوية الاستراتيجية على المستوى العالمي.

العوامل الاقتصادية ودورها في التأثير على الأسعار (تفاعل قوى العرض والطلب):

يتحدد مستوى الطلب على البترول بمجموعة من العوامل الاقتصادية، منها مستوى الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى كأمريكا ودول غرب أوروبا واليابان، وبعض الاقتصادات الناشئة كالصين والهند وغيرها، فإذا كانت عجلة النشاط الاقتصادي تدور بصورة جيدة فإن الطلب العالمي على البترول سيزداد لتلبية احتياجات الاقتصاد الدولي بالطاقة اللازمة من البترول، والعكس صحيح (عبود، 2011م، ص 100).

بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على انهيار الأسعار في أواسط الثمانينيات كما ذكرنا، بدأت الأسعار بالارتفاع بعد انتعاش الاقتصادات الآسيوية من الأزمة الاقتصادية التي ضربتها في نهاية التسعينيات، إضافة إلى صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا كإقتصاديات فاعله على المستوى الدولي، لذلك نلاحظ أن أسعار البترول تميزت بالارتفاع النسبي خلال معظم المدة 2004م - 2011م (أكثر من 100 دولار للبرميل منذ عام 2011) (Verrastro, 2008, p2)، ويمكن أن نعزو ذلك لسببين أساسيين هما: (Yan, 2012, p 40).

أ. ارتفاع الطلب على البترول في الصين التي تحولت إلى مستورد كبير للنفط الخام منذ عام 2002م، إضافة إلى نمو الطلب في الهند بصورة مستمرة خلال المدة 2004م - 2011م.

ب. انخفاض عرض البترول من دول تعرضت لحظر اقتصادي واضطرابات سياسية في الشرق الأوسط، كليبيا وإيران. ولتوضيح أسباب الاختلال في العرض والطلب البترولي التي أدت إلى ارتفاع الأسعار خلال المدة 2004م - 2011م سيتم عرض بيانات العرض والطلب العالميين على البترول خلال المدة 2000م - 2011م من ثم عرض بيانات صادرات وواردات البترول الخام في كل من الصين، الهند، ليبيا وإيران وتحليلها وعرض نتائج التحليل بغية تشخيص أسباب ارتفاع الأسعار خلال المدة 2000م - 2011م.

جدول رقم (2) : العرض والطلب العالميين على البترول الخام للمدة 2000م - 2011م (مليون برميل / يوم).

السنة	العرض من البترول	الطلب على البترول	فائض / عجز
2000	77.3	77.2	0.1
2001	77.5	78.0	-0.5
2002	77.3	78.6	-1.3
2003	80.4	80.2	0.2

0.3	83.3	83.6	2004
0.1	84.7	84.8	2005
-0.2	85.7	85.5	2006
-1.6	87.2	85.6	2007
0.0	86.6	86.6	2008
-0.3	85.6	85.3	2009
-1.5	88.7	87.2	2010
-0.9	89.6	88.7	2011

Source: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015 Edition, Paris 2015.

جدول رقم (3): نمو الواردات من البترول الخام في الهند والصين خلال المدة 2000 - 2011 مليون برميل / يوم.

السنة	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م
الدولة												
الصين	1,12	1,207	2,404	3,226	2,950	3,110	3,210	3,294	3,612	4,112	4,805	5,073
الهند	964	974	945	1,574	1,942	2,112	2,213	2,465	2,587	3,215	3,158	3,360
المجموع	2,084	2,181	3,394	4,800	4,892	5,222	5,423	5,759	6,199	7,327	7,963	8,433

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletins 2000-2011.

من خلال تحليل بيانات الجداول رقم (2) و (3) نلاحظ حدوث نقطة تحول في الطلب العالمي على البترول، حيث تضاعفت واردات الصين من البترول الخام، وقفزت من (1,207) إلى (2,404) مليون برميل / يوم منذ عام 2002م، استمرت بعدها واردات الصين بالنمو المستمر، وفي عام 2011م تجاوزت وارداتها حاجز (5) مليون برميل / يوم، والأسباب التي تقف وراء هذا التحول في سياسة الصين البترولية تعود إلى التطورات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الصيني خلال الثلاثين عام الماضية، حيث نجحت إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية في المجالات الصناعية في تحويل الصين من اقتصاد يعتمد بصورة أساسية على الزراعة، إلى اقتصاد صناعي - زراعي يعد اليوم أكبر مُصدر في العالم، واكبر مساهم في النمو العالمي (بنك قطر الدولي، 2014م، ص 2 - 3)، وفي ظل اقتصاد صناعي نشط فإن البترول الخام يعتبر من أهم مصادر الطاقة حيث يستخدم كوقود في وسائل النقل والمواصلات وتشغيل المصانع الكبرى، إضافة إلى استخدامه في صناعات تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية وغيرها من استخدامات البترول في المجالات الصناعية.

أما بالنسبة للهند فقد حدثت نقطة تحول في طلبها على البترول الخام خلال عام 2003م عندما بلغت وارداتها البترولية (1,574) مليون برميل / يوم بعدما كانت (945) ألف برميل / يوم فقط خلال عام 2002م، بنسبة زيادة بلغت (66%) خلال سنة واحدة، استمرت واردات الهند بالنمو خلال المدة 2003م - 2011م حتى بلغت (3,360) مليون برميل / يوم خلال عام 2011م بنسب نمو سنوية تراوحت بين (10 و 20 % (EIA, 2016, p166-167)، ولتفسير أسباب زيادة الطلب على البترول في الهند، تجدر بنا الإشارة إلى أن الاقتصاد الهندي دخل في فترة من النمو المستمر منذ التسعينات، بفضل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تم تطبيقها منذ السبعينات، حيث تم خفض نسب الواردات إلى ثلثي ما كانت عليه قبل الإصلاحات المذكورة، الأمر الذي ساعد على تحقيق نمو اقتصادي بمتوسط سنوي بلغ (5,6%) خلال

المدة 2003-2011، مما ساهم في تطوير قطاعات النقل والخدمات، وأدى إلى زيادة عدد المركبات إضافة إلى ازدهار قطاع صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية (Ahn and Graczyk, 2012 , p62- 63).

كما نلاحظ من الجدول (3) ارتفاع واردات البترول لكل من الهند والصين من (2,084) مليون برميل / يوم عام 2000م إلى (8,433) مليون برميل / يوم عام 2011م ، حيث أن أكثر من (6) مليون برميل / يوم تم إضافتها إلى الطلب العالمي على البترول من الصين والهند خلال المدة المذكورة، وهو ما يفسر لنا ارتفاع أسعار البترول نسبياً في ظل استمرار حالة عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من البترول على المستوى العالمي كما يوضحه الجدول (2)، حيث ظهر العجز في الكميات المعروضة خلال هذه المدة وتراوح كمياته بين (0.5) مليون برميل/ يوم عام 2001م و (1.6) مليون برميل/ يوم عام 2007م ، باستثناء عام 2008م حيث حدث التوازن بين الكميات المعروضة من البترول والمطلوبة منه.

هذا ما يتعلق بزيادة الطلب على البترول الخام في الصين والهند، أما بخصوص ما يتعلق بانخفاض العرض من دول تعرضت لاضطرابات سياسية وعقوبات دولية فالجدول اللاحق يوضح كميات تصدير البترول من إيران وليبيا والسعودية خلال المدة 2010م- 2014م ، وهي المدة التي تم خلالها فرض وتطبيق العقوبات على إيران، حيث قيدت العقوبات الدولية صادرات إيران البترولية بكميات محددة بهدف الضغط عليها في مجال برنامجها النووي.

والجدول التالي يوضح كميات صادرات البترول لكل من إيران وليبيا والسعودية خلال المدة 2011م- 2015م ، والهدف من إضافة السعودية هو لتتبع دورها في تعويض نقص العرض البترولي من إيران وليبيا خلال هذه المدة.

جدول رقم (4) : كميات التصدير من إيران وليبيا والسعودية خلال المدة 2011 - 2015، مليون برميل/ يوم.

الدولة	السنة	2011	2012	2013	2014	2015	كمية التغير	نسبة التغير
2015-2011								
إيران		2,248	2,537	2,102	1,215	1,109	-1,139	-50%
ليبيا		1,118	0,300	0,962	0,589	0,235	-0,833	-96%
السعودية		6,644	7,218	7,557	7,571	7,253	0,509	7,8%
المجموع الكلي		10,010	10,055	10,621	9,375	8,303	-1,463	-17%

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2016, pp 56-57.

نلاحظ من بيانات الجدول (4) انخفاض صادرات البترول الخام لكل من إيران وليبيا خلال المدة 2011 - 2015، حيث انخفضت صادرات إيران تحت مؤثرات العقوبات الدولية الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي حرم إيران من (1,139) مليون برميل / يوم عام 2015م قياساً بصادرات 2011م ، ونسبة انخفاض بلغت (50%) لنفس المدة (Cordesman and God 2014 , p26- 27).

أما صادرات ليبيا فقد انخفضت بشكل غير مسبوق خلال نفس المدة حيث هبطت من (1,118) مليون برميل / يوم عام 2011م إلى فقط (235) ألف برميل / يوم عام 2015م، وذلك بسبب أحداث العنف التي حدثت بعد انهيار نظام الحكم وتوقف منصات التصدير من الموانئ الليبية (OPEC, 2016, p 48 -49).

وبجمع الكميات التي فقدتها كل من ليبيا وإيران نحصل على (2,116) مليون برميل/ يوم وهي الكمية التي انخفضت بمقدارها الكميات المعروضة من البترول في الأسواق العالمية نتيجة للحضر الاقتصادي الذي فرض على إيران، والاضطرابات التي أعقبتها مواجهات مسلحة في ليبيا، الأمر الذي يفسر لنا سبب نقص الإمدادات التي ولدت الارتفاعات الأخيرة التي طرأت على أسعار البترول خلال المدة 2011م – 2015م .

وبما أن المملكة العربية السعودية تعتبر أكبر منتجي ومصدري منظمة أوبك، فقد يتبادر لأذهاننا قيامها بتعويض حصص كل من ليبيا وإيران تجنباً لحدوث فجوة في العرض ومن ثم ارتفاع الأسعار، إلا أن البيانات تشير إلى عجز السعودية عن تعويض جميع الكميات التي ذكرناها، حيث تمكنت السعودية من زيادة إنتاجها خلال نفس المدة ليرتفع من (6,644) مليون برميل / يوم عام 2011م إلى (7,253) مليون برميل/ يوم عام 2015م، بكمية زيادة بلغت (507) ألف برميل فقط، الأمر الذي خفض فجوة الإنتاج في ليبيا وإيران من (1,972) برميل/ يوم إلى (1,463) مليون برميل / يوم خلال نفس المدة (Cordesman, 2016 , p7-8).

ونظراً لتأخر استجابة العرض للطلب حينذاك، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة في الولايات المتحدة وكندا، فارتفاع الأسعار خلال المدة 2000م – 2011م أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج البترول من مكامن غير تقليدية كان يصعب استخراجها منها من قبل، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج قياساً بالأسعار التي كانت سائدة قبل ذلك، ونقصد بهذا تحديداً البترول الصخري في الولايات المتحدة والبترول الرملي في كندا (Baffes and Kose, 2015 , p26- 27).

تستلزم عملية استخراج البترول الصخري القيام بعمليات حفر معقدة للصخور الرسوبية التي تحتوي عليه في باطن الأرض، الأمر الذي يتطلب استخدام وسائل التقنيات الحديثة التي تعتمد على ضغط الماء المخلوط بالرمل والكيماويات لتفتيت الصخور واستخراج البترول المحبوس بطريقة التكسير الهيدروليكي، خلافاً لعملية استخراج البترول التقليدي التي تستلزم عمليات حفر عمودي ليتدفق بعدها البترول من البئر بسهولة وتكلفة أقل نسبياً (حسن، 2015 م ، ص 2).

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للبترول الصخري في العالم، فقد بلغ إنتاجها حوالي (2,2) مليون برميل يومياً أي ما يعادل (83.7%) من إجمالي الإنتاج العالمي عام 2012، ارتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (38.2%) سنوياً خلال المدة 2012 – 2014 ليصل إلى (4.8) مليون برميل يومياً عام 2015 أي ما يعادل (85.5%) من مجموع الإنتاج العالمي من البترول الصخري، والفضل في تحقيق هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار البترول خلال نفس المدة، الأمر الذي يوضح حجم الزيادة في العرض والتي تسببت في نفس الوقت بانخفاض الطلب على البترول المستورد في الولايات المتحدة بنفس الكميات التي ذكرناها (Reig, Luo and Proctor, 2013 , p18-19).

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي على البترول بالتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ الاقتصادي في الصين وآسيا، والتحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة وغرب أوروبا، إضافة إلى زيادة الإنتاج والإمدادات من كل من العراق وإيران (UN, 2016 , p 4-5).

سوف نحاول عرض تطورات كميات إنتاج البترول على المستوى العالمي وكميات البترول المستخرجة من المكامن غير التقليدية (البترول الصخري) من خلال الجداول رقم (5) من ثم دراسة اثر تطور المكامن غير التقليدية في زيادة العرض الكلي من البترول على المستوى الدولي، وأخيراً سنحاول دراسة اثر الكميات المنتجة من البترول الصخري على أسعار البترول بصورة عامة.

جدول رقم (5): الطلب على البترول الخام والمنتجات البترولية في الدول المستهلكة الرئيسية، مليون برميل / يوم.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدولة						
الولايات المتحدة	19,2	19,0	18,5	19,0	19,3	19,5
أوروبا	15,4	14,9	14,5	14,3	14,1	15,0
الصين	9,1	9,5	9,9	10,3	10,4	10,6
المجموع	45,5	43,5	42,9	43,6	43,8	40,1

Resource: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015.

يتضح من بيانات الجدول السابق هيمنة الولايات المتحدة على أكبر نسبة استهلاك للنفط من بين الدول الرئيسية المستهلكة للنفط، حيث تراوحت الكميات المطلوبة سنوياً من البترول الخام ومنتجاته بين (19,2) و (19,5) مليون برميل / يوم خلال السنوات 2010م - 2015م ، بمتوسط نمو سنوي بلغ (-2%) ، $(-2,5\%)$ ، $(2,5\%)$ ، $(1,5\%)$ ، (1%) ، (1%) للسنوات 2011م - 2015م . أما بالنسبة للدول الأوروبية فقد تراوحت الكميات المطلوبة فيها بين (15,4) و (15,2) مليون برميل / يوم خلال نفس المدة، وبالنسبة للصين فنلاحظ زيادة طلبها على البترول بوتيرة أكبر من الولايات المتحدة وأوروبا حيث تراوحت الكميات المطلوبة بين (9,1) مليون برميل / يوم و (10,6) مليون برميل / يوم خلال المدة نفسها. ننقل الآن إلى دراسة تطورات إنتاج البترول الصخري لمحاولة تتبع دور الكميات المنتجة منه في التأثير على أسعار البترول على المستوى العالمي، والجدول التالي يوضح تطور كميات إنتاج البترول الصخري وتوقعاته المستقبلية خلال المدة 2012م - 2030م مليون برميل / يوم.

جدول رقم (6) : تطور كميات إنتاج البترول الصخري العالمي وتوقعاته المستقبلية للمدة 2012 - 2030، مليون برميل / يوم.

كميات الانتاج	2012	2013	2014	2015	2016	2020	2025	2030
الإنتاج العالمي	2,63	3,62	4,87	5,61	6,01	7,49	8,31	9,16
إنتاج الولايات المتحدة	2,20	3,20	4,20	4,80	4,90	5,60	5,30	4,80
نسبة الولايات المتحدة إلى العالم %	83,7%	88,4%	86,3%	85,5%	81,5%	74,8%	63,8%	52,4%

Source: EIA, Energy Outlook Report, April 2015.

نلاحظ من بيانات الجدول (6) التطورات الكبيرة التي طرأت على الكميات المنتجة من البترول الصخري على مستوى العالم، حيث تضاعفت كميات الإنتاج بنسبة بلغت حوالي (273%) خلال المدة 2012م - 2016م ، فارتفعت الكميات المنتجة من (2,63) مليون برميل / يوم عام 2012 إلى (6,01) مليون برميل / يوم عام 2016، أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، فأن تقارير وكالة الطاقة الدولية تشير إلى وصول سقف الإنتاج من البترول الصخري إلى (9,16) مليون برميل/ يوم بحلول عام 2030م ، وهو رقم قريب إلى الواقع قياساً بالإنتاج الفعلي لعام 2016م حيث بلغ (6,01) مليون برميل / يوم. وفيما يخص مساهمة الولايات المتحدة في إنتاج البترول الصخري، نلاحظ استحوادها على نسبة (83,7%) من الإنتاج العالمي لعام 2012م ، إلا أن هذه المساهمة أخذت بالانخفاض الطفيف حتى عام 2016م لتبلغ (81,5%)، ومن المتوقع أن تستمر مساهمة الولايات المتحدة بالانخفاض حتى عام 2030م لتصل إلى (52,4%).

سنحاول تسليط الضوء على حجم استهلاك الولايات المتحدة من البترول الخام، وذلك من خلال عرض بيانات إنتاج البترول من الحقول البترولية داخل الولايات المتحدة، إضافة إلى بيانات الواردات الأمريكية من البترول الأجنبي، وذلك من خلال الجدول رقم (7) :

جدول رقم (7): إنتاج وواردات الولايات المتحدة من البترول الخام للمدة 2010-2015 مليون برميل / يوم.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصدر البترول						
إنتاج الحقول الأمريكية	5,476	5,673	6,476	7,454	8,708	9,431
الواردات الخارجية	9,213	8,935	8,527	7,730	7,344	7,351
إجمالي الاستهلاك الخام	14,689	14,608	15,003	15,184	16,052	16,782
نسبة الواردات الخارجية إلى إجمالي الاستهلاك	%62	%61	%57	%51	%46	%44

Source: EIA, Energy Outlook Report, May 2016.

من خلال بيانات الجدول (7)، نلاحظ ارتفاع كميات إنتاج البترول الخام من داخل الولايات المتحدة منذ عام 2010، والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي منذ 2008م، الأمر الذي شجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو إنتاج البترول في حقول البترول الصخري، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إنتاج البترول الصخري، حيث تتراوح تكلفة إنتاج البرميل الواحد من البترول الصخري في الولايات المتحدة بين (70 و 80) دولار، مقابل (3 و 17) دولار تكلفة البرميل الواحد من البترول التقليدي في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، الأمر الذي يتطلب بقاء أسعار البترول فوق حاجز (80) دولار للبرميل لضمان إنتاج البترول الصخري (حسن، 2015م، ص19-20).

لقد مكن ارتفاع الأسعار خلال المدة 2010م-2014م الولايات المتحدة من زيادة كمياتها المنتجة من البترول من (5,476) مليون برميل / يوم عام 2010م إلى (8,708) مليون برميل يوم عام 2014م، مما رفع كمية الإنتاج بحوالي (3,200) مليون برميل/ يوم عام 2014م عما كانت عليه عام 2010م. كما توضح بيانات الجدول (7) انخفاض واردات الولايات المتحدة من البترول الخام الأجنبي خلال المدة 2010م-2014م، حيث انخفضت الواردات الخارجية إلى (7,351) مليون برميل / يوم عام 2015، بعد أن كانت عند مستوى (9,213) برميل/ يوم عام 2012، هذا بالرغم من نمو الطلب الأمريكي على البترول الخام خلال المدة 2010م-2015م، حيث ارتفع الطلب على البترول الخام في الولايات المتحدة من (14,689) مليون برميل / يوم عام 2010م إلى (16,782) مليون برميل يوم عام 2015م، بزيادة إجمالية خلال المدة بلغت (2,093) مليون برميل / يوم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كمية المعروض العالمي من البترول بنفس الكمية التي ازدادت بها كميات الإنتاج من البترول الصخري خلال المدة 2010م-2015م، إضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على البترول بنفس الكميات المذكورة، وهو ما أدى أخيراً إلى حدوث فائض في العرض البترولي وكان أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014م.

كما تشير بيانات الجدول (7)، إلى انخفاض نسبة الواردات البترولية الخارجية في الولايات المتحدة، حيث تراجعت بمقدار (16%) إلى ما نسبته (44%) عام 2014م، بعد أن كانت نسبة الواردات الخارجية من البترول (62%) عام 2010م، والفضل في ذلك يعود إلى زيادة الإنتاج الأمريكي من البترول الصخري كما ذكرنا.

هذا ويمكن إجمال العوامل المتعلقة بجانب العرض البترولي والتي أدت إلى خفض الأسعار عام 2014 في النقاط التالية (OPEC, 2016, p48-49):

- زيادة إنتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة مما رفع سقف الإنتاج البترولي الأمريكي إلى (8,7) مليون برميل/ يوم عام 2014 وهي كمية تحققت للمرة الأولى في أمريكا منذ عام 1900م.
- عجز منظمة أوبك عن تخفيض كميات إنتاج الدول الأعضاء أمام انهيار الأسعار، حيث رفضت السعودية تخفيض صادراتها التي بلغت (7,153) مليون برميل / يوم عام 2014م.

- زيادة صادرات العراق بقرابة (500) ألف برميل / يوم في عام 2015م .
 - أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالطلب فيمكن تلخيص العوامل التي أثرت على الأسعار خلال المدة 2010م – 2016م بالنقاط في أدناه (EIA, 2015 , p13) :
 - انخفاض واردات الولايات المتحدة بمقدار (2,093) مليون برميل / يوم خلال المدة 2010م – 2016م .
 - حدوث ركود اقتصادي في أوروبا.
 - تراجع الاقتصاد الصيني بعد فترة من الأداء القوي.
 - توقعات انخفاض الطلب العالمي بمقدار (1,1) مليون برميل / يوم خلال المدة 2014م – 2020م .
 - ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أميركا ودول غرب أوروبا.
 - ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما ساهم في خفض الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).
- جدول رقم (8): العرض والطلب العالميين على البترول الخام للمدة 2010 – 2015 (مليون برميل / يوم).

السنة	العرض من البترول	الطلب على البترول	فائض / عجز
2010	87.2	88.7	-1.5
2011	88.7	89.6	-0.9
2012	90.9	90.7	0.2
2013	91.2	91.9	-0.7
2014	93.7	92.6	1.1
2015	95.7	93.8	1.9

Resource: International Energy Agency, Annual Statistical Supplement 2015

من خلال تحليل بيانات الجدول (8) أعلاه، يتضح لنا استمرار زيادة الكميات المعروضة من البترول عن الكميات المطلوبة خلال المدة 2010م – 2015م ، مما أدى إلى حدوث فائض في الكميات المعروضة، وذلك باستثناء السنوات 2010م و 2013م حيث شهدنا عجز الكميات المعروضة عن تلبية الطلب بواقع (1.5) مليون برميل / يوم لسنة 2010م ، و (0.7) مليون برميل يوم لسنة 2013م .

تراوحت الكميات المعروضة الفائضة عن الطلب الدولي من البترول بين (1,1) و (1,9) مليون برميل يوميا خلال عامي 2014م و 2015م ، الأمر الذي يفسر احد أسباب انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014م وعام 2015م إلا أن الكميات الفائضة كانت طفيفة إذا ما قورنت بالمجموع، فأعلى فائض في العرض تحقق عام 2015 بواقع (1.9) مليون برميل يوميا، أي ما نسبته (2.3%) من مجموع الكميات المعروضة من البترول على المستوى العالمي، وهذه النسبة لا تتناسب منطقياً مع انخفاض أسعار البترول من (96) دولار عام 2014م إلى (49) دولار عام 2015م ، حيث أن نسبة الانخفاض في السعر بلغت (49%)، وهي لا تتوافق مع نسبة الفائض إلى مجموع العرض. وينطبق هذا الرأي على مقدار العجز في تغطية الطلب، فعجز الكميات المعروضة عن تلبية الطلب الذي ظهر عام 2013م ، وكان بواقع (700) ألف برميل/يوم، حيث شكل ما نسبته (0,8%) من مجموع العرض البترولي، وهو لا ينسجم مع انخفاض أسعار البترول من (105) دولار عام 2013م إلى (96) دولار عام 2014م .

دور العوامل السياسية وأسواق البترول في التأثير على الأسعار:
العوامل السياسية.

تلعب العوامل السياسية أدواراً مهمة في التأثير على أسعار البترول، إذا ما علمنا أنه سلعة استراتيجية على المستوى الدولي، لما تشكله من أهمية حيوية لقطاعات النقل والطاقة والصناعة، وبما أن الدول الصناعية الكبرى الأعضاء في

المنظمة الدولية للطاقة تستهلك قرابة نصف إنتاج البترول في العالم، فإن الأدوار التي لعبتها هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الأسعار كانت فاعلة، من خلال وسائل متعددة كان من أهمها بناء مخزون استراتيجي من البترول، والاستثمار في استخراجها من منطقة بحر الشمال في النرويج حيث ترتفع كلفة الإنتاج، إضافة إلى التأثير المباشر على الدول المنتجة وحثها على زيادة الإنتاج، مثال على ذلك حالة المملكة العربية السعودية ودول الخليج (توفيق، 2011م، ص 210 - 211)، ناهيك إلى الاستثمار في مصادر طاقة بديلة عن البترول التقليدي مثل استخراج البترول الصخري، ومشروعات الطاقة الشمسية وغيرها، مما أدى إلى زيادة المعروض من البترول وتراجع الأسعار أخيراً (World Bank, 2015, p155 - 156).

إن انخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من عام 2014 م سببه الأساسي كان تخمة السوق الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية إضافة إلى ازدهار صناعة استخراج البترول الصخري في الولايات المتحدة وغيرها كما ذكرنا، ووفقاً لهذه المعطيات، كان ينبغي على الرياض أن تلعب دور "المنتج المتأرجح" (Kutasovic, 2015, p11 - 13)، الذي يخفض كمية إنتاجه كلما هبطت الأسعار في محاولة للحفاظ على حد أدنى من الأسعار، لكن المملكة السعودية لم تفعل ذلك لأن انخفاض الأسعار كان يضر بمنافستها الجيوسياسية إيران والقوة العظمى الحليفة لها روسيا، أكثر مما يضر بالمملكة العربية السعودية، وبالتالي، يمكن أن نضع المسؤولية الأساسية لانخفاض أسعار البترول في العام 2014م على عاتق سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية (Goss, 2015, p2-3).

وفي نفس الوقت نحن لا ننكر أن قوى العرض والطلب هي الأخرى دفعت الأسعار نحو الانخفاض، حيث لا يمكن للسعوديين وحدهم التسبب بحدوث وفرة أو نقص في البترول على المستوى العالمي بهذه البساطة، فكان للارتفاع في حجم الإنتاج من البترول الصخري في الولايات المتحدة، ومعدل النمو المتباطئ لاستهلاك البترول في الصين في السنوات الأخيرة، وغيرها من العوامل الاقتصادية التي ذكرناها أنفاً تفسير معقول للحالة التي دفعت بالأسعار إلى هذا الانخفاض، مع ذلك فإن القول بأن المملكة العربية السعودية كانت وراء أحد أهم أسباب هبوط الأسعار يتوافق مع بعض الحقائق البارزة، ومما لا شك فيه أن المملكة العربية السعودية ترغب في التأثير على إيران وروسيا، فالرياض ومع ما تمتلكه من احتياطات نفطية ومالية كبيرة، تكون أكثر قدرة على اجتياز فترة من انخفاض أسعار البترول من موسكو أو طهران (نجوم، 2015م، ص 5-7).

العوامل السلوكية أو النفسية (المضاربين في الأسواق البترولية) :

وهناك أيضاً عوامل أخرى تؤثر على أسعار البترول ويمكننا تسميتها بالعوامل السلوكية أو النفسية، وهي توقعات المضاربين في الأسواق البترولية وأثرها على عمليات بيع وشراء البترول في الأسواق الدولية، كالتوقعات بحدوث نقص في الإمدادات نتيجة لنشوب الحروب أو التوترات في مناطق إنتاج البترول (المزني، 2013م، ص 339-340). ولذلك فإن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط حيث منابع البترول يمكن أن تكون سبباً في ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول بالرغم من عدم حدوث تغير كبير نسبياً في الكميات المعروضة من البترول والمطلوبة منه، فأسواق البترول قد تدفع نحو الارتفاع في الأسعار عندما تكون هنالك مخاوف من تعطل محتمل للإمدادات المستقبلية والعكس صحيح (خضر، 2006م، ص 12 - 13).

تجري المضاربات في أسواق البترول العالمية على مدار الساعة في أهم ثلاث بورصات لبيع وشراء البترول، وهي أسواق نيويورك ولندن وسنغافورة، ويتم فيها التعامل بما يسمى البراميل الورقية Paper Barrels بما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل البترول الحقيقية Wet Barrels (مجلة الخبير المالية، 2015م، ص 12-22)، حيث تتضارب معها الآراء والتوقعات بخصوص السعر الذي سيتراوح عنده برميل البترول في العقود الآجلة، بالنظر إلى عوامل العرض والطلب

التي تتأثر بالتهديدات الموجهة نحو الإمدادات البترولية، ويتحكم التجار بسوق الطلب، مثل البيوتات المالية الأمريكية وشركات الطيران الكبرى التي دخلت منافساً في الطلب على البترول، بما تمتلكه من احتياطات مالية ضخمة وظفت للاستثمار في بيع وشراء البترول. ناهيك عن انخراط صناديق الاستثمار المالي العالمية في عمليات شراء البترول، والتي زادت من حدة المضاربة، ويضاف إلى ما ذكرنا مجموعة مؤثرات يمكن لنا تسميتها بالمؤثرات السلوكية أو النفسية، وتتعلق بسلوك البائعين والمشتريين والمضاربين في أسواق بيع وشراء عقود البترول والغاز بالآجل (خلف، 2009م، ص 65 - 66)، حيث تتأثر قرارات هؤلاء بمجريات الأحداث السياسية والنزاعات المسلحة، والتوقعات المستقبلية بارتفاع أو انخفاض كميات الإنتاج والأسعار، الأمر الذي يؤثر على أسعار عقود البترول الآجلة وبالتالي على أسعار البترول على المستوى العالمي (سعد الله، 2011م، ص 216).

أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى :

بما أن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الوحيدة التي يتم عن طريقها تبادل براميل البترول في الأسواق العالمية، فإن الوضع العام للسياسة النقدية في الولايات المتحدة يؤثر أيضاً في أسعار البترول، فبعد أن تنامي استخدام برميل البترول بوصفه سعة مالية للمتاجرة والمضاربة في أسواق البترول كما ذكرنا، وفي ظل تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم كمنطقة اليورو، واليابان، فإن ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى أمرين (Zhang, 2013, p341-342):

أحدهما: إعادة توجيه رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية من أسواق البترول نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل ادوات الخزينة وسنداتهما عند حدوث حالات فائض في العرض البترولي وتوقع انخفاض الأسعار. والآخر: انخفاض الطلب على البترول عند ارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي، حيث سجل سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً بنسبة (10%) مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال المدة كانون الأول/ ديسمبر 2014م و حزيران / يونيو 2015م ، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة برميل البترول في مناطق مستهلكة رئيسة مثل منطقة اليورو والصين واليابان بنفس نسبة الزيادة التي طرأت على أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسية التي ذكرناها، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى خفض الطلب على البترول أمام ارتفاع تكاليف شراؤه من أسواق البترول العالمية.

النتائج :

1. تعرضت أسعار البترول إلى صدمات متكررة، حدثت أعنفها خلال المدة 2009م - 2015م عندما انخفض متوسط سعر سلة أوليك من (96) دولار للبرميل لعام 2008م إلى (61) دولار للبرميل عام 2009م ، ثم ارتفعت الأسعار إلى (109) دولار عام 2012 لتتخفض تدريجياً إلى (49) عام 2015 ثم متوسط (34) دولار للنصف الأول من عام 2016
2. حدوث زيادة في الكميات المطلوبة من البترول تعود أهم أسبابها إلى ارتفاع واردات البترول لكل من الهند والصين من (2,084) مليون برميل / يوم عام 2000م إلى (8,433) مليون برميل / يوم عام 2011م ، مع بقاء نسب النمو في الكميات المعروضة من البترول مستقرة نسبياً.
3. حدوث انخفاض في الكميات المعروضة من البترول الإيراني والليبي، بسبب انخفاض صادرات الدولتين بواقع (1,972) مليون برميل / يوم خلال المدة 2011م - 2015م الأمر الذي يفسر لنا أحد أسباب ارتفاع الأسعار خلال نفس المدة من (77) إلى (96) دولار للبرميل الواحد.
4. شجعت الارتفاعات الملحوظة في أسعار البترول خلال المدة 2010م - 2013م على زيادة إنتاج البترول الصخري وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت الكميات المنتجة من البترول الصخري من (2,63) مليون برميل /

يوم عام 2012م إلى (6,01) عام 2015م مما أضاف (3,38) مليون برميل / يوم إلى المعروض العالمي من البترول ونتج عنه أخيراً انخفاض الأسعار منذ النصف الثاني من عام 2014م .

5. مكن ارتفاع أسعار البترول خلال المدة 2010م - 2013م الولايات المتحدة من زيادة كمياتها المنتجة من البترول من (5,476) مليون برميل / يوم عام 2010م إلى (8,708) مليون برميل يوم عام 2015م ، مما رفع كمية الإنتاج بحوالي (3,200) مليون برميل/ يوم عام 2015م عما كانت عليه عام 2010م ، بالإضافة إلى ان انخفاض واردات الولايات المتحدة من البترول الخام الأجنبي خلال المدة 2010م - 2015م إلى (7,351) مليون برميل / يوم عام 2015م ، بعد أن كانت عند مستوى (9,213) برميل/ يوم عام 2010م أدى أخيراً إلى حدوث فائض في العرض البترولي وكان احد الأسباب التي أدت إلى انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014م .

6. شهدت المدة 2010م - 2015م زيادة الكميات المعروضة من البترول على الكميات المطلوبة منه على المستوى العالمي بكميات تراوحت بين (1,1) و (2,0) مليون برميل يوم، باستثناء عام 2013م حيث عجزت الكميات المعروضة عن تلبية الطلب بواقع (0,39) مليون برميل/ يوم، الأمر الذي يفسر احد الأسباب التي سببت ارتفاع الأسعار عام 2013م ومن ثم انخفاضها منذ منتصف عام 2014م .

7. لعبت العوامل السياسية ادوار مهمة في التأثير على أسعار البترول، فالدول الكبرى المستهلكة للنفط نفذت إستراتيجية بعيدة المدى نتج عنها تحسين كفاءة استهلاك البترول وزيادة المخزون منه للحد من ارتفاع أسعاره، إضافة إلى التأثير على الدول المنتجة وأبرزها المملكة العربية السعودية التي رفضت تخفيض صادراتها التي تجاوزت (7) مليون برميل يوم عام 2014م ، بالرغم من انخفاض الأسعار إلى (49) و (34) دولار للبرميل خلال الأعوام 2015م - 2016م .

8. لعبت العوامل النفسية أو السلوكية لدى المضاربين في أسواق البترول ادوار مهمة أيضاً في زيادة الأسعار تارة وانخفاضها تارة أخرى بحسب توقعات المضاربين وتأثرهم باحتمالات زيادة أو انخفاض إمدادات البترول، مما ساهم بحدوث موجات انخفاض وارتفاع في الأسعار فاقت ما تسبب به الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة من البترول بصورة حقيقية.

9. أثرت أسعار صرف الدولار الأمريكي على أسعار البترول، حيث أدى ارتفاع سعر الدولار أمام العملات الرئيسية العالمية إلى انخفاض الطلب عليه في منطقة اليورو والصين واليابان خلال عام 2015م .

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، نقترح على منظمة أوبك والدول المصدرة للنفط من خارج أوبك وضع وتنفيذ استراتيجية بعيدة المدى تهدف الى تحقيق الاستقرار في أسعار البترول، من خلال القيام بالآتي:

1. نقترح على الدول المصدرة للبترول ترك تحديد أسعار البترول يخضع لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، مع الحرص على عدم إغراق أسواق البترول بكميات تفوق الطلب تؤدي إلى اختلال العلاقة بين قوى العرض والطلب ينتج عنها انخفاض الأسعار.

2. ابقاء أسعار البترول بما لا يتجاوز سقف (90) دولار على المستوى متوسط الأمد، حيث أن تكلفة إنتاج البترول الصخري في الولايات المتحدة تتراوح حالياً بين (70 و 80) دولار للبرميل الواحد، وارتفاع الأسعار فوق حاجز (90) دولار أدى إلى زيادة الاستثمار في البترول الصخري وسبب زيادة في العرض أدت إلى انخفاض الأسعار في النصف الثاني من عام 2014م .

3. إعادة النظر في السياسات الإنتاجية والتسويقية التي انتهجتها منظمة أوبك، والعمل على تجسيد روح التعاون بين الدول الأعضاء لضمان توزيع المكاسب عند ارتفاع الأسعار، وتحمل الخسائر عند انخفاض الأسعار بصورة عادلة،

إضافة إلى التعاون بين دول منظمة أوبك وغيرها من الدول المصدرة للنفط، وذلك بهدف العمل على تحقيق استقرار الأسعار بما يخدم مصالح جميع الدول المصدرة والمستهلكة.

4. في مجال العوامل النفسية الناتجة عن توقعات المضاربين في الأسواق البترولية، نقترح قيام منظمة أوبك والدول المصدرة من خارجها بإمداد الأسواق البترولية بالبيانات الشفافة والدورية حول كميات الإنتاج الحالية والمستقبلية، من خلال استخدام وسائل الإعلام بهدف التقليل من مخاوف المضاربين وضمان الحد من أثر التوقعات المتشائمة وبالتالي تحقيق استقرار الأسعار.

5. العمل على تسعير البترول مقابل سلة من العملات الدولية الرئيسية، وليس بالدولار الأمريكي فحسب، بهدف تقادي تأثير اسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى مما يؤدي إلى التأثير على الطلب على البترول في دول منها مجموعة دول اليورو والصين واليابان.

المراجع :

1. أسامة نجوم ، (2015م) ، قراءة في أسباب انخفاض أسعار البترول، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، الدوحة.
2. بنك قطر الدولي ، (2014م) الصين رؤية اقتصادية، الدوحة.
3. جمال قاسم حسن ، (2015م) ، البترول والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق البترول العالمية، صندوق النقد العربي.
4. حسان خضر ، (2006م)، أسواق البترول العالمية، مجلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، العدد (57).
5. داود سعد الله ، (2012م) ، اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 2000م - 2010م - رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
6. داود سعد الله ، (2011م) ، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق البترول وأثرها على استقرار الأسعار، مجلة الباحث العدد (9) ، جامعة ورقلة، الجزائر.
7. مجلة الخبير المالية، (2015م) ، رؤية الأسواق ، الرياض.
8. سالم محمد عبود، (2011م) ، الأزمة المالية العالمية، دار الدكتور للنشر، بغداد.
9. سعد حقي توفيق ، (2011م) ، التنافس الدولي وضمان أمن البترول، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، العدد 43 .
10. عبد الستار عبد الجبار موسى ، (2015م) ، التطور التاريخي لأسعار البترول الخام للمدة 1862م - 2010م ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد (18).
11. عماد الدين محمد المزيني ، (2013م) ، العوامل التي أثرت على أسعار البترول العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد (15)، العدد (1).
12. فليح حسن خلف ، (2009م) ، الأسواق المالية والنقدية، عالم الكتب الحديث، الأردن.
13. يوسف حسن جواد محمد ، (1988م) ، الطاقة والصناعات البترولية أساسياتها واقتصادياتها، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الكويت .
14. Anthony H. Cordesman and Bryan God (2014), Iran Sanctions, Energy, Arms, Control and Regime Change, Center For Strategic and International Studies, Washington.
15. Anthony H. Cordesman,(2016), The Strategic Impacts of Iran Rising Petroleum Exports After SanctionsCenter For Strategic and International Studies, Washington.

16. Frank Verrastro, Global Oil Prices 2008, Centre For Strategic and International Studies, Critical Questions, 10 June, Washington.
17. Gregory Goss (2015), The Geopolitical of Falling Oil Prices, Brookings Institution, Washington, April.
18. International Energy Agency(2015), Annual Statistical Supplement Edition, Paris.
19. International Energy Agency(2015), Oil Market Midterm Report 2015 Market Analysis and Forecast to 2020.
20. John Baffes and M. Ayhan Kose (2015), The Great Plunge in Oil Prices: Causes, consequences and policy responses, PRN /15/01, 2015,World Bank Group publication.
21. Lingyu Yan (2012), Analysis of International oil Prices Fluctuation and it's influencing factors, American Journal of Industrial and business management.
22. OPEC 2001, Annual Statistical Bulletin 2000, Geneva.
23. OPEC 2011, Annual Statistical Bulletin 2010 , Geneva.
24. OPEC 2012, Annual Statistical Bulletin 2011, Geneva.
25. OPEC2016, Annual Statistical Bulletin 2015 , Geneva.
26. OPEC 2017, Annual Statistical Bulletin 2016, Vienna.
27. Paul R. Kutasovic(2015), Changes in supply of and Demand for Crude Oil, Implications for Oil Prices, Narsee Monjee School of Business Management review.
28. Sun-Joo Ahn and Dagmar Graczyk(2012), Understanding Energy Challenges in India, EIA Publications, Paris.
29. Tianyi Luo, Paul Reig, and Jonathan N 2013. Global shale gas development, water availability and business risks, World Resource Institute.
30. United Nations(2016), World Economic Situation and Prospects, UN Publications, New York.
31. US Energy Information Administration (2016), Energy Monthly Review.
32. World Bank (2015), Understanding the plunge in oil prices, Global Economic Prospects, World Bank Publications.
33. Yi Zhang (2015), The links between the price of oil and the Value of US Dollar, International Journal of Energy Economics and Policy, Volume (3), No (4).
34. Zhenbo Hou and .Jodie Keane (2015), The Oil Prices Shock of 2014 Drivers, Impacts, and Policy Implications, working Paper Number 415, Published by Overseas Development Institute, UK.